

توجيهات عليا لوزارة العمل مباشرة العمل بنظام السعودية

أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية توجيهاتها لتطبيق خطة السعودية في سوق العمل، كما وجهت مؤسسة النقد العربي تعميما بضرورة توظيف السعوديين بدل الأجانب.

تقرير هبة العبدان

تلقت وزارة الخدمة المدنية توجيهات صادرة من جهات عليا بضرورة مباشرة العمل على توظيف الوظائف في الجهات العامة، وتقديم برنامج تفصيلي إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عن خطتها حيال ذلك. جاء ذلك بناء على طلب وزارة الخدمة المدنية بشأن مبادرتي "بنود"، لحصر وظائف وموظفي بنود التشغيل، و"وافد" لمناخبة الموظفين غير السعوديين من التقاعد إلى الإحلال بمواطن. يأتي هذا التوجيه على أن تقوم وزارة المالية باتخاذ ما يلزم خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور، لإلزام الجهات العامة بتسجيل وظائف بنود التشغيل التي لديها في "نظام بنود"، ليكون شرطا أساسيا لصرف المستحقات الشهرية للوظيفة.

وتهدف خطة الوزارة لاستيعاب أكثر من 220 ألف سعودي وسعودية سنويا للوصول إلى المعدلات والنسب التي تضمنها برنامج التحول الوطني 2020.

وشدد وزير العمل والتنمية الاجتماعية علي بن ناصر الغفيس على السعي لوضع الأليات المناسبة لتعزيز الاعتماد على شباب وشابات المملكة وتقليل العمالة الوافدة وتطوير عدة برامج لتوطين القطاعات والتوطين المناطقية.

كما أكد الغفيس أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تعمل بمبدأ التشاركية مع القطاع الخاص وتشرك قطاعات الأعمال في قرارات الوزارة عبر ورش العمل وبوابة معا للقرار.

وفي السياق، جددت مؤسسة النقد العربي السعودي في تعميم لكافة شركات التأمين وشركات المهن الحرة ضرورة الالتزام بالتوطين في الطائف بتلك الشركات بالنسب الخاصة بالسعودية من خلال معايير احتساب الفئات الخاصة في نسب التوطين الصادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

ويتعين على شركات التأمين وشركات المهن الحرة ضمن إطار عملهم بمقتضى هذا التعميم، تزويد المؤسسة بتقارير شهرية لبيان الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن، ومدى تقدم الشركة في توظيف الوظائف.

كما يتعين على شركات التأمين وشركات المهن الحرة الالتزام باستكمال توظيف الوظائف الواردة في التعميم بنسبة 100 في المئة خلال موعد أقصاه يوليو المقبل.